قيد بها بالزيادة احترازا عن غير المزيد فيه وقد يكون لفظ واحد محتملا لهما
كحسان فان اخذ من الحسن صرف وان اخذ من الحس بفتح الحاء وهو القتل يقال
حسن البرد الجراد اي قتله منع من الصرف وشيطان ان اخذ من شطن بمعنى
بعد صرف او من شاط بمعنى احترق منع وعفان ان اخذ من العفر منع او من
العفونة صرف وحيان ان اخذ من الحياة منع او من الحين بفتح الحاء وسكون
اليا بمعنى الهلاك صرف فلو ابدلت من النون الزايدة لاما كاصيلال مصغر
اصيلان اصلا ان تصغير اصلان منع من الصرف اعطا للبدل حكم المبدل عنه
قوله كعمران وغطفان اسم لقبيلة واصبهان اسم لبلدة من بلاد العجم قوله
فان فيه العلمية اي الشخصية ومثلها العلمية الجنسية في نحو ثعبان فانه
علم على جنس لدابة اصغر من الخنفسا على قدر الدينار من تعفنة الظهر ولها
منه رجل يتولد في الاماكن العفنة قوله ان فيه العلمية لانه علم لبلدة التعريبة
بالشام مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب البلدة قوله
والتركيب هذا هو العلة اللفظية واما العلة المعنوية فهي العلمية قوله
والتانيث لفظا ومعنى اي من جهة اللفظ بان تلحقه علامة التانيث وهي
تا زايدة في اخر الاسم تنقلب في الوقف ها كالتي في فاطمة ومن جهة المعنى
بان يكون علما لمونث قوله او معنى وهو المسمى بالتانيث المعنوي قوله
لرجل اما لو كان علما لامراة فانه يكون من القسم الاول قوله وهو تانيث
معنوي اي يرجع للمعنى والعلمية ايضا علة معنوية فلم يتحقق حينئذ
في هذا القسم علتان فرعيتان مختلفتان بل العلتان هنا مرجعهما
للمعنى كما تقدم في حايض فاي موجب لمنع الصرف وهلا صرف هذا النوع
كما صرف حايض مع كونه مثله واحسن ما اجيب به هنا ان اللفظ الموضوع
لمونث يوصف بها لمعناه بانه لفظ مونث فالتانيث بحسب الاصل
للمعنى واكتسب اللفظ الوصف به فرجعت هذه العلة للفظ بواسطة
هذا التحمل ولما كان ذلك التانيث المعنوي ضعيفا عن التانيث اللفظي
احتيج الى تقويته فشرط ان ينضم اليه واحد من الامور الاربعة التي ذكرها

الشم

الشم ليتقوى به ويلتحق بالتانيث اللفظي في تاثيره المنع من الصرف فان هذه
الامور التي شرط مصاحبة واحد منها تزيده ثقلا فان الحركة اثقل من السكون
والعجمة اثقل من العربية وكون اللفظ للمذكر ثم يستعمل للمونث يحصل
فيه ثقل باعتبار انه الشيء في غير محله يستثقل وبقي بحث اخر وهو انه اذا
صح اكتساب اللفظ للتانيث باعتبار المعنى كما اجيب به عن التانيث المعنوي
فالحح يصح ايضا ان يكتسب لفظ حايض التانيث من معناه فيمنع من الصرف
كزينب فالفرق بينهما تحكم والجواب انا في حايض راعينا الاصالة ولم نلتفت
لاكتساب اللفظ التانيث وفي زينب لاحظنا الاكتساب فحصل الاكتساب الفرق
لكن يرد عليه ان هذا ترجيح بلا مرجح ويجاب بان هذه حكم تلتمس لما سمع بعد
الوقوع والنزول وليست علامة باعثة فلا يحتاج فيها الطلب المرجح اذ ليست
احكاما عقلية وانما هي علل تلتمس للاحكام لفظية ونحن في ذلك كلم اسري
السماع فهو المرجوع اليه اخرا فان العرب صرفت حايضا ومنعت صرف زينب
فنتبعه لك ونعلل الحكم في كل منهما بحسب الامكان قوله كما مثلنا اي
كتمثيلنا فما مصدرية تسبك مع ما بعدها بمصدر والكلام على حذف
مضاف اي متعلق تمثيلنا وهو ما مثل به من زينب فانه زايد على الثلاث
فالحرف الزايد قايم مقام التلفظ بتا التانيث ثم حيث كان الاسم زايدا على الثلاث
منع من الصرف ولو سمي به رجل كما اذا اسميت رجلا بزينب ومعنى كون
التانيث معنويا في حالة تسميته المذكر به انه باعتبار الاصل اي قبل جعله
علما للمذكر مستعمل في المونث قوله او تحرك الوسط اي يكون ليس زايدا
على الثلاث بان كان ثلاثيا لكنه محرك الوسط فيكون تحرك الوسط
قايما مقام الحرف الزايد على الثلاث وذلك كسقر علما لجهنم قوله او العجمة
اي مع كونه غير محرك الوسط قوله كحمص علم اعجمي على بلدة فالعجمة
هنا مقوية للتانيث المعنوي فيصير بها بمنزلة التانيث اللفظي وان قلت
في حمص ايضا العجمة فلم لم يمنع من الصرف للعلمية والعجمة والجواب ان شرط
منع العجمة الصرف مع العلمية زيادة الاسم على ثلاثة احرف وهذا الشرط

Copyright King Saud University